

رأى مفتي حزموت

فيما رار بين عزام باشا والسير محمد بهجت الأثرى

تدعى ما نشر في العدد الماضي

—»»»»»—

ولو لم يكن إلا هذا وحده لكني مبرراً لقول عزام ورد كلام الأثرى وهو نص جلي فيما قدمناه قلله الحد على الهداية ، ولم يذكر ابن القيم احتجاج عمر بآيات الحشر لأنها لا تصلح للفتنة وإنما جرى ابن الخطاب في السواد على النص ما اشتهر من قوله متمتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما فإنه ظاهر المصادمة للنص وقد حاولوا بجواب عنه فلم يأتوا إلا بالثقة الردود وذكر ابن خلدكان في ترجمة يحيى بن أكرم أن المأمون يسوقه مساق التفتي عليه يقول ومن أنت يا جمل حتى تنهى عما أقره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى آخر القصة التي يكفينا منها موضع الشاهد وهو هذا وأصله في صحيح مسلم عن جابر قال كنا نستمع بالقبضة من الدقيق والتمر الأيام على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وصدرأ من خلافة عمر حتى نهانا عنهما ، عمر وبميد جداً أن يقول ابن الخطاب عنها ذلك للقول الغليظ ، وهو ذا ذكر النص بدون أدنى إشارة إليه وإنما جرى منه على انقياد من ترجيح المصاحفة ، ولابن الخطاب في قضية التهمة مزمية إذ قد ظهرت النصوص بعد ذلك متظاهرة على تحريمها موافقة لما ذهب إليه بإسالة رأيه وبعد نظره ، ومنها حديث سيرة الجهنى عند مسلم وأبي داود وأحمد ، ومما يتأكد به أن قول عمر في متممة النساء كافة رأياً ارتآه جمعه إياها ومتممة الحج في سياقه واحدة ، وقد أخرج مسلم عن ابن أبي هليكة عن عمرو ابن الزبير قال لرجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمر الناس بالعمرة في هؤلاء الشجرة وليس فيها عمرة فقال أولا تسأل أمك عن ذلك ، قال عمروة فإن أبا بكر وعمر لم يفعل ذلك فقال الرجل من هاهنا هل كنتم ما أرى الله عز وجل إلا سيعذبكم لنص أحدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتخبروني بأبي بكر وعمر والحديث أطول من هذا والرجل هو ابن عباس

٣٠٠١٣

وله شواهد كثيرة وحسبنا منها أن قول عمر في متممة الحج كان برأيه الخائف للنص والمصلحة التي رآها في ذلك هي كرهه لأن يدخل الناس في الحج ومذا كبرهم تقطر لأن الرفهينه لا تليف بأخشيشان النسك وقول ابن عباس عمروة أولاً تسأل أمك النسك بتممة النساء وله قصة طويلة مذكورة في السير ، ولكن لعل الحديث اختصر فانتقل النظر ولا يشكر أحد أن عمر رضى الله عنه كان وقافاً عند كتاب الله ولكن إذا استنار له الدليل وإلا فإنه يذهب عند ظهور المصلحة إلى التأويل ، وأمل منه قياس الفتنة على التي ، إن صح احتجاجه بآيات الحشر الذي ذكره غير واحد سوى من ساءم الأستاذ الأثرى .

وحسبك بما جرى منه يوم الحديبية فإنه لم يقبل كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولو وجد أعواناً لردّه وخرج مضطرباً ثم لم تنكسر سورة غضبه إلا عند انقطاع الحيلة وتمقب مراجعات له من أبي بكر طويلاً ، وعذره في ذلك شدة غيظه على الدين ، ومنها إشفاقه عليه وقوة شكيمته وصلابة عوده في الحق وصحة إخلاصه لله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، فخرى على سجيته العربية من خشونة اللفظ مع نسيان التحفظ تحت تلك التأثيرات ولو قالها غيره لطعنوا فيه ، أما هو فلي حد قوله :

ويجب من سواك الفعل عندي فتفهم له فيحسن منك ذاكا وهل فوق هذا دليل على أن ابن الخطاب يسير مع ما يراه من المصلحة للإسلام وإن حاد عن النص الخاص والعام ، وأقد فعل يوم مات ابن أبي من اعتراضه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجذبه بثوبه ما هو معلوم وكان له في ذلك منقبه إذ نزل الله ذكر الحكم بمواقفته بعد ، وفي الصحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لهم يوم اشتد وجهه اثنتونى أكتب لكم كتاباً ان تخلوا بعده أبداً فنع عمر فليس في ذلك إثبات للمصلحة التي رآها على النص العريض بل وألف بل فرحى للأستاذ عزام مرعى إذ ألهمه العواب من أوحى إلى عبده ما أوحى ، وأكبر من هذا كله ما جاء في التمدن الإسلامى ص ٢١٧ ج ١ طبعة ثلاثة من ص ١٤٦ ج ٢ من خطط القرى من تقرير ابن الخطاب للمكوس في الإسلام مع مصادمة ذلك للنصوص حتى لقد قال بعض الشافعية أن استحلال المكس كفر ، ونقل المصامى في تاريخه عن قلع الدين النهروانى أن الأئمة انطلقت بالوقية في

الفضاة الأربعة بالقاهرة الذين أفتوا بحل المكس في جده وقالوا
إنهم اعتمدوا هوى الملك حفظاً لمناصبهم .

وما أخطأ صاحب التمدن إلا في تعيين الصفحة والجزء من
الخطط وإلا فقد جاء في ص ١٦٦ منها وأصل ذلك في الإسلام
أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلغه أن تجاراً من
المسلمين يأتون أرض الجند فيأخذون منهم العشر فكتب إلى
أبي موسى الأشعري وهو على البصرة أن خذ من كل تاجر يمر
بك من المسلمين من كل مائتي درهم خمسة دراهم وخذ من كل
تاجر من تجار العهد من كل عشرين درهماً درهماً ، ومن تجار
الحرب من كل عشرة دراهم درهماً ، ونهى عمر بن عبد العزيز
عن ذلك وكتب ضعوا عن الناس هذه المكوس فليس بالمكس
ولكنه البخس .

ومن تلك الأمثال ما رواه طاوس عن ابن عباس قال كان
طلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر واحدة فقال عمر بن الخطاب
إن الناس قد استمجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه
عليهم فأمضاه عليهم رواه أحمد ومسلم وفي لفظ آخر رواه مسلم
فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازه عليه وفي
آخر رواه مسلم أيضاً أن عمر قال أجيزوهن عليهم رواه أبو داود
وكنيت استنكر القول بأن الثلاث واحدة لما حصل من تشنيع
العلماء على ابن القيم وشيخه في اختيار ذلك ولأن المناظرة على
اعترافهم بفضل هذين الشيخين لم يوافقوهما على ذلك ، ولأن
الأئمة الأربعة على خلافه حتى رأيت العلامة الشوكاني يبالغ في تأييده
ويعد من الأجلاء من يقول به والإمام الرازي يقول في تفسير آية
الطلاق من البقرة أنه الإقيس وبلغني أن من لا يشك في دينه
من الحضارمة يقره فرجعت عما كنت عليه فيه ، ومعاذ الله أن
نقول أن ابن الخطاب أو من دونه من العلماء القائلين بالاستصلاح
يقصدون مراعاة النصوص الشرعية إنا إذا اظالمون ، ولكنهم
إذا ظهرت المصلحة المحققة رجحوها متجهين إلى النصوص العامة
في ذلك كقوله جل ذكره : ما جعل عليكم في الدين من حرج
وقوله : يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ، وأمثالها مما لا يحصى
وفي الصحيح يسرا ولا تمسرا ، ومن أساطين الشريعة ما أخرجه

ابن ماجه مرفوعاً لا ضرر ولا ضرار ، ولقد أراد النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أن ينزل بيد منزلاً لم يره الانتصار موافقاً للقتال
خالفوه فرجع إلى رأيهم وقال للانتصار عام قدومه المدينة ما يضركم
أن لا تؤثروا فخرج نخل المدينة شيصاً فقال لهم أنتم أعرف بدينكم
وافق أصحاب السير على أنه عليه السلام عزم على أن يصلح رديني
غطفان عينة بن حصن والحارث بن عوف على أن ينصرفا بقومهما
في حادثة الأحزاب ولهما نكت ثمار المدينة ثم شاور السعديين بعد
تمام الراوضة فقالا إن يكن الله أمرك فسمعاً وطاعة ، وإن
كنت إنما تريد أن تصنع لنا بذلك فلا حاجة لنا به ، فرجع إلى
قولهما ووجه الدلالة فيه من جهتين أن النبي أراد التصرف في
أموال الانتصار بتدوين استرضائهم كلهم للمصلحة وأن السعديين
خالفوا للمصلحة أيضاً فرجع إلى رأيهما وأكبر من ذلك ما أخرجه
مسلم عن عمران بن حصين أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخذ رجلاً
من غفار بجزيرة حلفائه من ثقيف وما كان إلا من أجل المصلحة
وإلا فالباري جل شأنه يقول في غير موضع من التنزيل :
(ولا تذر وزارة وذراخري) ، ويقول عن العبد الصالح (معاذ الله أن
نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده إنا إذا اظالمون) وقالت الصديقة
عائشة لو علم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أحدث النساء
بعده لهنهمن المساجد أو ما يقرب منه ، وقال ابن عبد السلام لله
أحكام تحدث عند وجود أسبابها ، وقال بعض الأئمة يحدث للناس
من الأحكام بقدر ما أحدثوا من الفجور ، وقال بعض متأخري
المشافعية الشرح مبني على درء المفاسد وجلب المصالح ، بل لو كان
حكم شرعي يخالف المادة ترك للمادة سداً للذريعة المؤدية إلى الشقاق
والعداوة التي لا ينقطع بابها إذا فتح ولا ينسد .

ولئن كنت ناقشته في بعض كتبي الفقهية لتفیدی في الفتوى
بمقول المذهب فلا بأس أن استدلل به هنا للاستصلاح لفرق
ما بين الجهتين لا سيما وقد رجحه علامة اليمن الحبر البذل شيخ
شيخنا (١) السيد عبد الرحمن بن سليمان الأهدل فيما ذهب إليه
من تقوية كلام العلامة ابن زياد في نفس الموضوع وقال كثير

(١) أنا أخذت عن الأستاذ الأبر عیدروس بن عمر وقد مات
سنة ١٣١٤ هـ وأنا على تمام الرابعة عشر من عمري وقد أخذت عن السيد
عبد الرحمن بن سليمان التوفيق سنة ١٣٥٠ هـ وعمر الأستاذ الأبر إذا ذاك أربعة عشر
عاماً وقد صرح بأخذه عنه في مواضع من كتاب عقود الآل

الأيام ومنه تعرف بديع مناسبة الفاصلة لأن العلم واسع لن يضيق بأية حادثة نمرض له في مستقبل الزمان وإن انقطع سلاها واطلخهم دجاها ولذا كان سهم بن الخطاب هو العاصب وفكره هو الناقب وحزه يطبق الفاصل وكثيراً ما يصف الباري نفسه في الفواصل بأنه واسم عليم وواسم حكيم أفترض تلك السمة التي بالغ فيها التنزيل عن مصلحة كلية إزاء دليل جزئي محتمل لفؤذ التخصيص إليه بالفصل من كل ناحية لا والله فإن هذا ما لا يكون وإنما فأتى هذا الدليل في البضائع فلم يكن لدى بضائع إذ كم عالجت به من مريض وتعرضت له في النثر والقريض وكررت بالتصريح والتعريض حتى لقد قلت من القصيدة النبوية التي أنشأتها في سنة ١٣٦٠ هـ على نهج البردة الشريفة .

وما بنير الذي تقضى شريعته للناس منجى من الأرزاء والغم
إذ لا يوازيه دين في عدالته ولم يكن مع إصلاح بمصطدم
أما شريعة عيسى فالنجاة بها مع التمدن شيء غير ملتئم
والله جل شأنه يقول قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء ،
ويقول ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين . وهل
يمكن مع تقدم الطب بهذه الأيام أن يتأخر الطب الذي بعث به
عليه السلام أو أن يعجز عن مكافحة بعض الآلام كلاً أنه لينقطع
دون هذا الكلام لكن الجود حجاب وداعي التقليد الأعمى لا يجاب
وإنما يستحق الفهم كما في آية سليمان الإعجاب وبعض هذا
كان للآثار بما قاله الشيخ عزام ولئن لم نطلم على رسالته
بحذائرها فقد أنبأنا تلك الجمل بأخبارها والله أعلم . قاله وأملاه
خادم العلم ابن عبيد الله . في ٥ القعدة سنة ١٣٦٦

إدارة البلديات العامة — مياه

تقبل المطاوعات اثنائة ظهر يوم ١٤
١٩٤٨ / ٢ عن مد مواسير مياه قطر ٤
بوسمة وعمل حنفية لببيع المياه بمجلس رشيد
وتطلب الشروط والمواصفات من المجلس
نظير ٢٠٠ ملجم على ورقة تممة فئة الثلاثين
مليا ٨٨٣٩

من العلماء كالحنفية بالاستحسان ، وفسر بدليل يتقدح في نفس
الجهتد تقصر عنه عبارته وفسر أيضاً بمدول عن الدليل إلى المادة
للمصلحة ومن المقرر بين الأصوليين حتى في المتون جواز التخصيص
بالمقل وليس الاستصلاح عند مصادمة الدليل الامن ذلك القليل
وعلى خاطري أن بعض الصحابة أحرم بصلاة المغرب فانفلتت
راحلته فذهب وراها حتى ردها وعقلها فعاد إلى مكانه وأتم
صلاته قليل له فقال أذع ناقتي تمنيع وأنا شيخ ضعيف ؟ ولقد
غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا وكذا
غزوة قرأت من تيسيره ما يتسم لأكثر من عملي هذا أو ما يقرب
من هذا أو ما هذا تخيله وهو من الثابت وقد ذكرته في بعض كتبي
ولكني لا أدري أين مكانه الآن فترى هذا الصحابي رضوان الله
عليه تجاوز النصوص الخاصة في منم الأعمال في الصلاة إلى
الدليل العام من التيسير ولكل ما فعله مبرر من الفقه عندنا
إلا عوده إلى مكانه الأول إن ثبت ، وإلا فقد قال في التحفة من
أخذ له مال في الصلاة لا يجوز له أن يبق فيها ويتيمم ويصلها
صلاة شدة الخوف على الأوجه بل يقطعها ويتيمم إن شاء .

ومقابل الأوجه الجواز وهو مما يسوغ العمل به في حق
النفس والشريعة كما سبق مبينة على حفظ المصالح ودرء المفاسد
فليس الأستاذ عزام بالأوحد في هذه الطريقة ولكنها المهيغ
الواضح والسبيل العظيم وقد أطلت القول في ذلك لبعض المناسبات
التاريخية في كتابي بضائع القابوت في تنف من تاريخ حضرموت
المتوى تقديمه للطبع بهمة الشاب الفاضل الأديب عبد الله . بالخير
ونسيت وما إنساني إلا الشيطان أن أذكر فيه ما يصلح لأن
يكون أكبر شاهد للاستصلاح وهو قوله جل ثناؤه في سورة
الأحزاب (ما كان محمد أباً أحد من رجا لكم ولكن رسول الله
وخاتم النبيين وكان الله بكل شيء علياً) إذ لو لم يضمن دينه حماية
المدل والنظام إلى يوم البعث والقيام بقبوله للمصالح لما انقطعت
النبوة ولبقيت الحاجة شديدة إليها لكنها انتهت فلم يبق
للمرسالة معنى بعد انقضائها لأن هذا الدين المتين ملائم
لكل زمان ومكان وإن اختلفت الأحوال واضطربت
الأمور ، وأرجعت الفتن ، ونفقت الظروف ، وتباينت المؤثرات
فلا حاجة مع لطف مرونته واتساع صدره وغزارة مواده وفصيلة
قابليته إلى قانون سواء يتجدد لحفظ النظام ونعم الأنام مع مسابرة